



الصراعات المسلحة وأثرها على التعليم في دول الساحل الإفريقي

وحدة الدراسات الإفريقية بملتقى الحوار

يونيو ٢٠٢١

تقديم:

إن النزاعات المسلحة وماتلحقه بالسكان من قتل وتشريد وماتلحقه بالبلاد من دمار عارم يأتي علي الضرع والزرع ، هي عدو التنمية بلا منازع فتوقفها علي الفور بل وترجعها إلى الوراء في كثير من الأحيان , وعندما ترمي النزاعات بالأطفال خارج المدرسة يصبح تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية بحكم المستحيل تقريبا وتنشأ بيئه حاضنه ومحفزه للتطرف والعنف علي نحو غير مسبوق .

في ظل الاضطراب والوحشيه الناتجين عن الصراع المسلح و انعدام الأمن ، واللذين سوف يؤثران علي مر الأجيال القادمة ، يغدو التعليم و أنظمتة ومنشآته وموظفوه وباحثوه وتلاميذه في أضعف أحواله , من تدمير المنشآت التعليمية إلى اغتيال المعلمين وتهديد العلماء وحرمان كافة طلاب المدارس من التوجه الي المدارس , ويؤدي حرمان الطلاب والباحثين من التعليم إلى حرمانهم من مستقبل أفضل وبدون كليات تدرس فلا وجود لمعلمين و أيضا بدون معلمين فلا مدارس ، ولا أدب يبقي وبدون جامعات لا يوجد اطباء او علماء وعند غياب التعليم في الأمصار فلا وجود لأمة تنبض بالحياه او تنعم بالاستقرار والازدهار .

كما ان انعدام الأمن والصراعات المسلحة تؤثر علي التعليم بطرق كثيرة ، ومن أضرارها ما يطل جيش التعليم من طلاب وموظفين من تهديدات أو أذي نفسي وجسدي , غيرتشريد السكان من داخل حدود الدولة أو خارجها و أيضاً تجنيد الأطفال في جيوش الدول أو حتي في الجماعات المسلحة من غير الدول , لاسيما تدمير المنشآت التعليمية أو استخدامها لتكون ميادين تدريبية بل ان التعليم نفسه يتضرر من استخدامه كأداة للدعاية الحربية أو وسيلة لبث التمييز أو التحريض على الكراهية .

و يعد الانفاق العسكري سبب في انخفاض التعليم بشكل كبير فوفقا لتقرير صادر عن اليونسكو في عام ٢٠١١ يمثل الصراع المسلح تهديدا كبيرا للتعليم في دول الساحل الأفريقي , في الوقت الذي فيه عدد المتسربين من جميع أنحاء القارة في ازدياد كبير , ونجد انه من تأثير الصراعات المسلحة علي التعليم هو تحويل الأموال العامه من التعليم ومن الخدمات الرئيسيه الي الانفاق العسكري , كما تؤدي ايضا النزاعات المسلحة الي تشريد الأطفال والفرار من بلدانهم الي بلدان اخري او البقاء المخيمات مما يصبح التعليم غير متاح .

حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة :

عرف القانون الدولي الانساني الانتهاكات المرتبطة بالتعليم علي أنها :

الأفعال التي تهاجم الظروف الضرورية للتعليم وتقوضها فعلي سبيل المثال :إن الاشتراك في تعذيب الطلاب أو موظفي التعليم والمشاركة في الهجمات الممنهجة ضدهم، وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، أو قصف المنشآت التعليمية، كلها أفعال تعد انتهاكات مرتبطة بالتعليم، علما بان القوانين التي تحظر هذه الانتهاكات المرتبطة بالتعليم أساسية لحماية التعليم.

كما يوفر القانون الدولي لحقوق الانسان وأيضاً القانون الدولي الانساني حماية التعليم ويضمن الحق في التعليم في أي وقت سواء في ظروف انعدام الامن أو النزاعات المسلحة , وكحق ملزم قانوناً ومكرس في المعاهدات الاقليمية والدولية علي حد سواء يجب علي الدول اتخاذ التدابير اللازمة لحماية التعليم .

ووفقاً للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان من أجل ضمان سير العملية التعليمية الأمر لا يتعلق بحماية الحق في التعليم فقط بل يمتد الي حقوق الأشخاص الآخرين الذين يوفرون التعليم وينتفعون منه بشكل مباشر وهم الطلاب وموظفو التعليم , كما نص أيضاً علي حقوق الانسان الأخرى التي تضمن أعمال الحق في التعليم بشكل كامل وفعال , وتشمل ذلك الحقوق (الحق في الحياه – الحق في الحرية – الحق في الأمن – حظر التعذيب والمعاملة اللاانسانية والقاسية) , فضلاً عن الحقوق الأخرى التي تحمي سلامة الطلاب وموظفي التعليم .

ووفقاً لنص المادتين ٤٨ و ٥١ من البروتوكول الاضافي الأول , والمادة ١٣ من البروتوكول الاضافي الثاني يحظر الهجمات المباشرة علي المدنيين ومنهم (الطلاب وموظفو التعليم)

الأمم المتحدة وحماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن :

نظّم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن – إحدى برامج مؤسسة التعليم فوق الجميع منتدى بعنوان «حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في افريقيا وشارك مايقارب ١٠٥ شخص من أكثر من ٢٠ دولة وكان من ضمن المشاركين في المنتدى صانعي قرار ومستشارين قانونيين من وزارات التربية والتعليم ووزارات العدل والخارجية وحقوق الإنسان وكذلك منظمات غير حكومية .

وأهم أهداف ذلك البرنامج حماية الحق في التعليم في ظروف انعدام الأمن :

- تقديم الدليل القانوني لمؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن بعنوان «حماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن: دليل قانون دولي» الذي تم إصداره في عام ٢٠١٢ والذي يوفر تحليل مفصل لنطاق القانون الدولي (القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي) ذات الصلة بحماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن.
- تسليط الضوء على الانتهاكات ذات الصلة بالتعليم في الدول التي تتأثر بالنزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط و أفريقيا ونشر الوعي بين المشاركين بشأن الحاجة لحماية الحق في التعليم في هذه الظروف.
- تقييم السياسات والقوانين والاجراءات التي تحمي التعليم في ظروف النزاعات وانعدام الأمن وتطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.



- تبادل الاستراتيجيات والاطلاع على الخبرات والجهود المبذولة بغية حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن والاستفادة من تجارب الآخرين.
- تشجيع المشاركين على تقديم الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها والتوصيات اللازمة للمساهمة في الحد من الانتهاكات ذات الصلة بالتعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- إنشاء شبكة لأصحاب المصالح والتي تعمل على حماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن.

كما دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الدول إلى "الوفاء بالتزاماتها... وضمان اعتبار المدارس مناطق سلم وأماكن للفضول الفكري، واحترام حقوق الإنسان للجميع، وضمان حماية المدارس من الهجمات العسكرية أو مصادرة المسلحين لها"

حماية التعليم في الاطار الافريقي لحقوق الانسان:

اعتمد الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان عام ١٩٨١ ودخل حيز التنفيذ بعد ذلك بخمس سنوات ، وصدقت عليه جميع الدول الأربع وخمسين الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وقد تفرد الميثاق بإدراج جميع الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الانسان في نص واحد، ووضع هذه الحقوق والالتزامات في إطار مفاهيمي ذي صبغة إقليمية .

وقد نصت المادة ١٧ من الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب فيما يتعلق بالحق في التعليم علي أن :

- حق التعليم مكفول للجميع، وعلي الدولة حماية المنشآت التعليمية .
- لكل شخص الحق في الاشتراك بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع.
- النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع وحمايتها واجب علي الدولة في نطاق الحفاظ علي حقوق الانسان .

الهجوم علي الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات واستخدامها في اغراض عسكريه:

قد يتعرض طلاب المدارس والجامعات لهجمات من جماعات مسلحة غير تابعه لدول وقوات مسلحة حكومية وذلك يرجع لعدة اسباب ومنها

- تدمير رموز السيطرة الحكومية أو لاستعراض جماعة معارضة للحكومة على منطقة ما .
- منع تعليم الفتيات او اي نوع تعليم يري بصفته فرضا لتعاليم دينية أو قيما ثقافية أجنبية، أو بصفته يقدم تاريخا مغلوطا ومنحازا أو يستخدم لغة غير مألوفة في التعليم.
- استخدام المدرسة أو الجامعة في أغراض عسكرية من قبل القوات المعارضة .
- التضيق على الأنشطة النقابية الخاصة بالمعلمين أو للتضييق على الحريات الأكاديميه .



- اخطف الأطفال وتجنيدهم أو اتخاذهم كرقيق جنسي أو لحشد الدعم اللوجستي في العمليات العسكرية ، أو اختطاف الطلاب والمعلمين طلبا للفدية .
- الهجمات العشوائية او غير متناسبة الأثر..

في نوفمبر ٢٠١٥ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول كافة بأن "تتخذ كافة الاجراءات اللازمه لحماية المدارس والأشخاص المتمتعين بالحماية على صلة بحالات النزاع المسلح مع الامتناع عن التصرفات المعيقة لتحصيل الأطفال للتعليم."

وتستخدم المدارس والجامعات عادة أثناء النزاعات المسلحة ، من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول ، كثكنات وملاجئ مؤقتة، أو كمواقع دفاعية وهجومية ، أو كمواقع للمرآبة والإستطلاع ، أو كمخازن للأسلحة ، أو كمراكز للاحتجاز والاستجواب ، كما تُستخدَم قاعات ومرافق المدرسة وقاعات المحاضرات في التدريبات العسكرية وفي إخضاع الأطفال قسرا للتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة. أحيانا ما تُصادر المدارس والجامعات بالكامل، مع إخراج الطالب منها تماما. وفي أحيان أخرى تُستخدم المرافق التعليمية جزئيا في أغراض عسكرية .

تطالب إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة كتائب المشاة بالالتزام بمبادئ "عدم تعريض الأطفال للخطر" و"عدم استعمال المدارس عسكريا في عملياتها .

السكان المشردون ضحايا بعيداً عن الأنظار:

يعتبر التهجير الجماعي هو الهدف الجوهري والاستراتيجي للجماعات المسلحة الساعية إلى فصل السكان ، وتقويض سبل عيش فئات بعينها ، تفيد بيانات الأمم المتحدة ان عدد السكان المهجرين عالميا بلغ نحو ٨٠ مليون ، ويتعرض السكان المهجرون والنازحون الي اقصي حالات الحرمان في مجال التعليم ، نجد في مخيمات اللاجئين هبوط مستويات التعليم بحد كبير ، فتبلغ نسبة القيد في التعليم الإبتدائي حوالي ٧٠ % والثانوي ٣٠ % ونسب التلاميذ بالنسبه للمعلمين مرتفعه جدا اذ بلغت قرابة ٥٠ تلميذ او اكثر للمعلم الواحد .

وتطبيقا علي ذلك اللاجئين الصوماليين في جنوب كينيا ، وانخفاض نسب الحضور للسكان المهجرين والنازحين في دولة تشاد و افريقيا الوسطي وجمهورية الكونجو .

تطبيقات عملية في بعض دول الساحل الإفريقي التي تأثر نظام التعليم بها بسبب الصراعات المسلحة :

البلد	نظام التعليم	الوضع الإنساني ووضع التعليم في ظل وجود النزاع المسلح	توصيات للوصول الي مستوى تعليم جيد في خضم الصراعات المسلحة
نيجيريا	يُقَسَم نظام التعليم إلى روضة الأطفال، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي تبلغ نسبة النيجيريين الملمّين بالقراءة والكتابة ٦٨٪، ومعدل الرجال (٧٥,٧٪) أعلى منه لدى النساء (٦٠,٦) % توفر نيجيريا بدعم حكومي تعليمًا مجانيًا، ولكن الحضور فيه غير إجباري في أي مرحلة، ولا تحظى بعض المجموعات، مثل البدو وذوي الاحتياجات الخاصة، بكافة الدعم اللازم للتعليم. يتألف النظام التعليمي من ست سنوات للتعليم الابتدائي، وثلاث سنوات للتعليم الإعدادي، وثلاث سنوات للتعليم وأربع أو خمس أو ست سنوات للتعليم الجامعي المؤهل للحصول على درجة الإجازة يضم التعليم العالي في نيجيريا الجامعات (الحكومية والخاصة)، والمعاهد الفنية، والمعاهد أحادية التخصص، وكليات التربية. توجد في نيجيريا ١٢٩ جامعة مسجلة لدى اللجنة الوطنية للجامعات، ويبلغ عدد الجامعات الاتحادية ٤٠ منها، والحكومية ٣٩، في حين أن ٥٠ منها هي جامعات خاصة. بهدف رفع عدد الجامعات من ١٢٩ إلى ١٣٨ منحت الحكومة الفيدرالية ٩ جامعات خاصة جديدة تراخيص عملٍ في مايو ٢٠١٥.	منذ العام ٢٠٠٢، شهدت البلاد عنفًا طائفيًا بسبب جماعة بوكو حرام، وهي حركة تسعى لإلغاء نظام الحوكمة العلماني وإقامة حكم الشريعة في البلاد. وحسب مؤشر الإرهاب العالمي نجد ان (بوكو حرام) مسؤولة عن سقوط أكثر من ٣٧ الف قتيل وأكثر من ١٩ الف حالة قتل بسبب اعمال ارهابية منذ عام ٢٠١١ في "نيجيريا" بشكل اساسي وفي الدول المجاورة. صل أكثر من ٧٦٦٠ لاجئًا نيجيريا إلى "مارادي" في النيجر، ليصل العدد الإجمالي إلى ما يقرب من ١٠٠ ألف نازح، فضلا عن مواطنين النيجير النازحون داخل بلادهم. ما يقرب من ٨٥٪ من البالغين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة. استهداف المدارس: حيث تستهدف جماعة بوكو حرام باستمرار المدارس مما يؤثر علي الحركة التعليميه في الدوله , حيث يتغيب حاليا اكثر من ٤٠ % الطلبة، وقد يتزايد ذلك , واستمرار العمليات المسلحة في غربي نيجيريا سيحدث ازمه حاده مثلما حدث في شمال شرقي البلاد، حيث نزوح اكثر من ١,٥ مليون شخص، ويبقى ٨ ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة والحماية، وقامت جماعة بوكو حرام المتشدده بقتل مايقارب من اكثر من ٣٠ الف شخص منذ بدء عملياتها العسكريه وهو ما يشكل خطراً على الدولة . وقامت ايضا بوكو حرام بعمليات اختطاف للطلاب في شمال شرقي البلاد , وقامت في مدرسه واحده وهي مدرسة شيبوك باختطاف اكثر من ٢٠٠ طالبه , و ٣٠٠ آخرين من مدرسه بولاية زامفارا بشمال غرب نيجيريا ,	<ul style="list-style-type: none"> ➤ توفير اماكن تعليم امنه او توفير اماكن تعلم مؤقتة . ➤ الاسهام في العوده الي الحياه الطبيعيه واعادة تأهيل المدارس . ➤ اعادة اعمار القاعات والمباني المدرسيه المتأثره بالنزاعات المسلحه وانشاء مدارس وجامعات . ➤ محاولة توفير البيئه الدراسيه الأمنه ومساهمة وسائل الإعلام في توعية المواطنين حيث ان هناك حوالي ٩ مليون شخص لم يلتحقوا بالدراسه مما يجعلهم اهداف سهله لجماعة بوكو حرام ➤ تأهيل اكبر عدد من المعلمين حيث ان الفصول مكتظه بالطلاب في حين عدد المعلمين قليل جدا ويدرس أكثر من ماده . ➤ وضع قوانين رادعه لكل الدول التي تدعم جماعة بوكو حرام وداعش في نيجيريا .

	<p>غير انها اختطفت ايضا ٢٧ طالبا من مدرسه بشمال وسط ولاية النيجر .</p> <p>لاسيما ايضا بسبب فشل تأمين المدارس من جانب قوات الأمن بسبب التسليح الضعيف والاعتماد على تعزيزات نقاط التفتيش العسكرية القريبة , وبسبب فشل التأمين قامت الحكومة النيجرية بالتعاون مع الأمم المتحدة, بالقيام بمبادره (المدارس الأمنة) بنقل الطلاب من المدارس بالمناطق الخطرة, إلى مناطق أكثر أمناً, بالإضافة إلى تأمين المدارس بالأسوار وحراس الأمن , ووفقا لتلك البروتوكول تم بالفعل نقل اكثر من ٢٠٠٠ طالب من مدارس قائمه بشمال نيجريا حيث منطقة الخطر الي مناطق اكثر امانا .</p>	<p>شملت قائمة الجامعة التي حصلت على تراخيص عمل في العاصمة أبوجا: جامعة أوغسطين, في إيلارا, لاغوس; وجامعة كريسلاندا, في أوود, بولاية أوغون; وجامعة كريسوفر, في مووي, بولاية أوغون; وجامعة هولمارك, في إيجيبو-إيتيل, بولاية أوغون; وجامعة كينغز, في أودي-أومو, بولاية أوسون; وجامعة مايكل وسيسيليا إيبرو, في أورود, بولاية دلتا; وجامعة ماونتن توب, في ولاية ماكوجي/أوبا أوغون; وجامعة ريثمان, في إيكوت إيبين, بولاية أكوا-إيبوم; وجامعة ساميت, في أوقا, بولاية كوارا.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ➤ انشاء مجتمع تعليمي تنموي بالنيجر . ➤ الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة بعدم التعرض للمدارس والطلاب والمعلمين في خضم الصراعات المسلحة . ➤ توفير التعليم الجيد لجميع الطلاب المشردين داخليا بسبب النزاع المسلح . ➤ تقديم المعونه والمساعدات لتنفيذ برنامج لتوسيع التعليم في النيجر . ➤ توزيع مساعدات تعليميه للطلاب بالقرى والمدارس لتشجيعهم علي مواصلة دراسته . ➤ حظر بناء الأكواخ كمدارس حيث انها تبني من مواد قابله للاحتراق وبذلك يشكل خطر علي التلاميذ . 	<p>في النيجر تحديدا ولاية "نيامي" معقل الوباء ٢٠١٥ طفلاً يحتاجون إلى الدعم</p> <p>، ويحتاج أكثر من ٨٦٧ ألف طفل في النيجر إلى الحماية في عام ٢٠٢٠م بزيادة ٢٠٠ ألف طفل عن عام ٢٠١٩م.</p> <p>هناك صعوبة توفير الخدمات الصحية بسبب النزاعات المسلحة وجائحة فيروس "كوفيد-١٩" وصعوبة الانتقال بين الدول وبعث الخدمات الصحية الأساسية.</p> <p>تقوم الجماعات بخطف الفتيات من أجل توظيف العنصر النسائي في العمليات الإرهابية من خلال إخداعهم للتدريبات العسكرية, وإجبارهن على تعاليم الزواج من أجل الزوج وهذا على خطى ما يحدث بشكل شبه عادة في نيجريا.</p> <p>ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن نحو ٤,٢ مليون شخص مشردون في منطقة الساحل بينها النيجر.</p> <p>نظراً للإرتفاع الأخير في أعمال العنف في المنطقة الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر إلى إغلاق ١٤٧٨ مدرسة.</p>	<p>الدولة تعتمد سياسة مجانية التعليم, إلا أنّ العديد من المناطق تفتقر إلى المدارس. وتُشرف الحكومة على المدارس التي تمولها الدولة. وتنتشر أيضاً الخلاوي (الكتاتيب) التي تُعنى بتدريس القرآن الكريم وعلومه. وفي المناطق الشمالية التي تُقيم فيها جماعات البدو الرحل, تُقام المدارس في الخيام وتُنقل هذه المدارس مع تحركات البدو. ومع هذا فإن نسبة التعلم لا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي سكان البلاد, وتُعتبر الفرنسية اللغة الرسمية للدولة, كما أنها لغة التدريس الأساسية. غير أن معظم سكان النيجر يتحدثون بلهجاتهم العرقية المختلفة. ويتحدث أكثر من ٨٥٪ من السكان لغة الهوسا, التي تعتبر لغة التعامل الأساسية في المجالات التجارية. وتحتل لغة الديجرما. صبغي المرتبة الثانية من حيث الانتشار. وإضافة إلى كل هذا. فإن بعض أبناء النيجر يتحدثون اللغة العربية</p>	<p>النيجر</p>

	<p>تعد النيجر من أفقر دول العالم , وتقوم السلطات بناء أكواخ لاستخدامها كمدراس حيث يجلس التلامذة الأطفال أحيانا على الأرض , ولكن تلك الأكواخ هي عرضه للحرائق حيث هذه الأكواخ المبنية من مواد قابلة للاشتعال دائما وبالفعل حدث أكثر من حريق وكان الأخير ١١ ابريل ٢٠٢١</p> <p>حيث لقي ٢٠ طفلا مصرعهم بعد اندلاع حريق بمدرستهم بالقرب من نيامي عاصمة النيجر .</p>		
<p>➤ الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة بعدم التعرض للمدارس والطلاب والمعلمين في وجود الصراعات المسلحة .</p> <p>➤ دعم جهود الحكومة من أجل توفير بدائل لغلق المدارس , ووضع منهجية التعليم من المنازل أو عن طريق تجمعات في وحدات تحت إشراف الحكومة.</p> <p>➤ اعاده فتح المدارس المغلقة بسبب الصراع المسلح في البلاد ونشر قوات لتأمين المدارس لفتره مؤقتة لحين عودة الأمن الي البلاد</p> <p>➤ تنفيذ اتفاقية السلام لعام ٢٠١٥ في مالي لتحقيق الاستقرار في البلاد .</p> <p>نص اتفاقية السلام (هو وضع آليات لمعالجة مظالم هؤلاء المالميين الذين يشعرون أنهم مستبعدون من الحياة السياسية والتطور الاقتصادي في البلاد والذين يرون القليل من الأمل في الأفق)</p> <p>➤ نشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية لفترة أولية تقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة, بما يتمشى مع قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومع الاحترام التام لسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية .</p> <p>➤ دعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال من إقليمها الواقعة تحت سيطرة</p>	<p>يوجد في مالي جماعات مسلحة, بوكو حرام, الطوارق في إقليم "الأزواد", وأكدت بعثة الأمم المتحدة أن هناك ٢٥٢ حال, انتهاك لحقوق الإنسان كل عام على الأقل في شمال ووسط البلاد.</p> <p>صنفت ببؤرة النزاع المسلح في أفريقيا, ومن أهم صراعاتها التي أدت لكثير من الانتهاكات هو الصراع في شمالها في "الأزواد" حيث تصل النسب الأجمالية لحالات الوفاة هناك إلي ١٠ آلاف حالة وفاة من بداية الصراع إلي الآن حسب تقرير الامم المتحدة.</p> <p>في عام ٢٠٢٠م, وفقا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي, تم توثيق ٦٣٢ انتهاكا لحقوق الإنسان في الفترة من ابريل حتى يونيو وتسببت الانتهاكات في مقتل ٣٢٣ شخصا, من بينهم ٢٣ طفلا و١١ امرأة, ويمثل هذا زيادة بنسبة ٦ % تقريبًا مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من العام.</p> <p>اغلقت ١٢٦٠ مدرسة في عام ٢٠٢٠م, بوسط مالي حيث يتم استخدام المدارس لأهداف عسكرية , وإجبار الأطفال على التجنيد القسري في الجماعات الإرهابية المسلحة. مما أدى إلي حرمان أكثر من ١٥٠ ألف طفل من حقهم في التعليم. بحسب ما ورد عن بعثة الأمم المتحدة .</p> <p>في مالي عام ٢٠١٩ , قالت الأمم المتحدة بأن هناك ٧٤٥ من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال, ويواجه أكثر من مليون طفل مشاكل الحماية بضعف عدد العام الماضي , ومع حلول عام ٢٠٢٠م تم تسجيل زيادة حادة</p>	<p>التعليم العمومي في مالي، من حيث المبدأ، يبقى مجاني وإلزامي لمدة تسع سنوات بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٦ سنة</p> <p>هذا النظام التعليمي يشمل ست سنوات من التعليم الابتدائي تبدأ في سن السابعة، تليها ست سنوات من التعليم الثانوي تنقسم إلى مرحلتين تضم كل منها ثلاث سنوات .</p> <p>معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مالي منخفض، بالنسبة لشريحة واسعة لعدم قدرة الأسر على تغطية تكاليف الزي المدرسي والكتب واللوازم، وغيرها من الرسوم التي يتطلبها الالتحاق بالمدارس العامة.</p>	<p>مالي</p>

<p>الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة، وفي الحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية .</p> <p>➤ دعم السلطات المالية في تهيئة بيئة آمنة من أجل عملية لإيصال المساعدة الإنسانية بقيادة مدنيين والعودة الطوعية للمشردين داخلها واللاجئين، عند الطلب، وفي حدود قدراتها وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية .</p>	<p>في الزواج القسري ، مع وجود أكثر من ١٣٧ الف طفل نازح حالياً في مالي .</p> <p>حذرت اليونيسف وشركاء حماية الطفل من زيادة العنف الجسدي على الأطفال، وتدهور حالتهم النفسية، حيث أشارت البيانات التي سجلتها الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ١٥٠ طفلاً قتلوا في النصف الأول من عام ٢٠١٩م، وأن ٧٥ طفلاً قد أصيبوا في هجمات عنيفة وأعمال العنف في مالي، مع تضاعف تجنيد الأطفال ضمن الجماعات المسلحة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وما زالت أكثر من ٩٠٠ مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن في البلاد.</p> <p>في عام ٢٠١٨م، قامت جماعة إرهابية بإشعال النيران في مدرسة "بمبوتي"، توعدت بشن المزيد من الهجمات ضد المدارس التي لا تلتزم بتعليم القرآن.</p> <p>تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن عدد الفتيات اللواتي يخسرن فرص التعليم يبلغ ضعف عدد الفتيان في البلدان التي تشهد صراعات داخلية.</p> <p>٣٨ في المئة فقط من الفتيات يكملن تعليمهن الابتدائي .</p>		
--	---	--	--

دور التعليم في ظل وجود الصراعات المسلحة :

يتسائل الجميع في ظل وجود الصراعات المسلحة ، ماهو دور التعليم في ظل وجود دولة مهمشة ووجود حروب داخل الدولة ولكن نجد دورها في :

إن المدارس الآمنة توفر معلومات كفييلة بإنقاذ الحياة، وتخفف من الضرر النفسي للحرب ، وايضاً يمكنها حماية الأطفال من التعرض للاتجار والعنف الجنسي ، والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة وعدم انتظام التعليم قد يقلص من امكانية عودة الأطفال للمدارس ، حتي إذا كانت المدارس المفتوحة ، و أثره يمتد علي المدى البعيد بما يحققه الفرد من مكسب مادي ومن قدرة الدولة على إعادة الإعمار، وأكبر استفادة للطفل هي توفير مساحة آمنة للتعلم، ما يمنحه إحساساً بالحياة الطبيعية والهدوء في خضم فوضى الحرب .

قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعليم العالمي جوردن براون: "هذا التزايد المؤسف في الهجمات على المدارس يجب أن ينتهي. ومن المهم أن نرسل رسالة الآن بأن الهجمات على المدارس والمعاهد العليا والجامعات هي جرائم ضد الإنسانية، وأن المؤسسات التعليمية يجب أن تكون ملاذ امن وأضاف: "على كل دول العالم دعم (اعلان المدارس الأمنة) .

أثر التعليم علي النزاعات المسلحة :

ان التعليم نادراً ما يكون السبب الرئيسي للنزاع المسلح , لكنه كثيراً ما يكون عنصراً أساسياً في صميم الحركات السياسية التي تدفع البلدان نحو العنف ,وغالبا ماتقترن النزاعات المسلحة التي تجري داخل البلدان بتظلمات وادعاءات بالظلم والمطالبة بتحقيق العدل ترتبط بالهزية والعقيدة والانتماء , وهنا يأتي دور التعليم الذي بمقدوره ان يؤثر في كل تلك المجالات , مرجحاً كافة الميزان لصالح السلام او الحرب , فالتعليم بمقدوره أن يفقد المجتمعات حصانتها ويجعلها أكثر عرضة للوقوع في فخ النزاع المسلح ويحدد كيف يصبح ذلك ممكنا من خلال (تدني مستوي التعليم وعدم توفيره بالصورة الكافية واستغلاله لاشاعة ثقافة الكراهية والتحيز وعدم التسامح) .

توفير التعليم بصورة محدودة أو متدنية يؤدي الي البطالة والفقر , حيث انه يحرم عدد كبير من الشباب من تعليم أساسي لانق فينتج عن ذلك الفقر والبطالة والشعور باليأس والضياع وذلك يشكل حافزا للإلتحاق بالمليشيات المسلحة , ومن بين العوامل المحفزه للنزاع المسلح الإعتقاد بأن تخلف التعليم في المجتمعات المحليه يعود الي توزيع غير عادل للموارد , وكان هذا العامل بالذات من بين العوامل التي أدت إلى النزاعات كما حدث في نيجيريا بمنطقة دلتا النيجروهي المنطقه الغنية بالنفط .

توصيات

- محاولة التصدي ومعالجة قضايا الفقر والبطالة, والتفاوت في الدخل والثروة والاضطهاد الديني لأن تلك الظروف تعزز التطرف وتجعل الانضمام إلى الجماعات المسلحة خياراً يسيراً لكثير من الشباب في تلك القارة.
- العمل على إنشاء سياسة عليا تجمع الدول التي بها نزاعات لسد الفجوة ما بين القانون الدولي والقانون الإقليمي.
- التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل افشاء السلام والأمن وذلك من خلال اللجوء للامم المتحدة للحصول علي الدعم اللوجيستي والمالي والعسكري عند الضرورة,
- توفير عناصر أكثر لحفظ السلام في المنطقة, حفاظا على الأشخاص الذين يتعرضون لإعتداءات كل يوم.
- تقييم القوانين والسياسات التي تحمي التعليم في دول مختلفة في منطقة الشرق الأوسط.
- التحقيق في ادعاءات انتهاكات القانون المحلي والدولي ومقاضاة الجناة عند الاقضاء.
- السعي لاستمرار التعليم أثناء النزاعات المسلحة.
- دعم نشاط الأمم المتحدة الخاص بأجندة الأطفال والنزاعات المسلحة .



- قيام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإنشاء لجنة خاصة رفيعة المستوى لة لحل النزاعات المسلحة في أفريقيا بوجه عام ودول الساحل الأفريقي بشكل خاص.
- تقديم المعونه للبلدان المتأثره بالنزاعات .
- تدارك الإخفاقات في حماية الإنسان وحقه في التعليم , وجعل التعليم قوه من اجل السلام .

الخاتمة:

إن من عوائد التعليم هي تحقيق اهداف التنمية الوطنية وتحقيق الرفاهية للأفراد وتأمين صحتهم واستقرارهم الإجتماعي والتي تتم بتوفير التعليم الجيد، نري انه تستهدف المدارس بالقصف والدمار كأهداف عسكرية مشروعة أو بشكل يهدد للمعلمين والتلاميذ واستمرارهم بالتعليم وهذا يؤثر على تعليم الأطفال ومستوى تحصيلهم الدراسي إذ يعرقل ذلك خطط التعليم المحددة ضمن سقف زمني وباستمرار عنصر التأثير وهو النزاعات سيستمر معه الدمار وزيادة أعمال العنف بحق المدنيين وخاصة الأطفال الذين تزداد معاناتهم ويكونوا أكثر بعداً عن الحماية وهذا من شأنه أن يقلل من فرص الوصول إلى مستوى الجودة ويبقى الهدف الأساسي في ظل هذه الظروف هو السعي لتوفير التعليم للجميع ومن ضمنهم النازحين كون التعليم هو الأولويه التي تحدها المجتمعات المتضررة من النزاع للخروج من الأزمة .

عندما تخطر خاطرة الحرب في الأذهان تلازمها عادة صور الجنود , والعطب والموت لم يكن حكراً علي هؤلاء وحدهم , ومما يدعو الي الحزن والأسى ان يكون الأطفال من بينهم وان يكون هم ومدارسهم في مرمى النار , لاعجب اذن ان كان نصف الأطفال غير ملتحقين بالمدارس يعيشون في الدول الهشه او متأثره بالنزاعات .

النزاعات المسلحة لاتسلب فقط حاضر الناس من خلال اشاعة الموت والخراب وتدمير اسباب عيشهم , انما تسلب ايضاً مستقبلهم من خلال استهداف الأطفال وحرمانهم من التعليم , وحتى لو سلم الأطفال من الحرب وعادوا الي مقاعد الدراسة فان تجربتهم المروعة سوف تترك أثراً عليهم وتؤثر علي قدرتهم علي التعلم وتفاعلهم بصورة ايجابية مع محيطهم والعالم .

ان التعليم هو مركب النجاة و انجح وسيلة لحياة أفضل و أقصر واسلم طريق لضمان الأمن والتنمية الإنسانية